في الحيز معلل بقيام صفة اخرى بالجوهر كان كل واحد من الحصول وتلك الصفة متوقفا على الآخر فيلزم الدور والجواب ما قد عرفت في الموضع الاول
من هذا الموقف وهو انا لا نم ان معنى القيام ما ذكره بل هو الاختصاص الناعت مع انه ان سلم ان معنى القيام ذلك فلا نم لزوم الدور لانه قد يكون ذات
الصفة لا قيامها بالجوهر علة للحصول ويكون الحيز ما الذي هو قيامها معللا به اى بالحصول فلا دور وقوله ربما قال الشان الى ما وجد في
نسخة اخرى من الاربعين هكذا قيام الصفة التي هي علة للحصول ان توقف على التحيز اى الحصول في الحيز لزم الدور لانا لما عللنا حصول الجوهر
في حيز بتلك الصفة القايمة به كان الحصول متوقفا على قيامها به والمفروض ان قيامها به ايضا متوقف على ذلك الحصول وهو الدور ويرد عليه
ما مر من ان العلة ذات الصفة من حيث وجودها في نفسها ولا يلزم من هذا توقف الحصول على قيامها بالجوهر والا اى وان لم يتوقف
قيام الصفة على الحصول في الحيز جاز انفكاك العلة التي هي تلك الصفة القايمة بالجوهر عن المعلول الذي هو الحصول في الحيز لانه لما لم يتوقف قيامها
على الحصول امكن القيام بدون الحصول فامكن ان يوجد تلك الصفة قايمة بالجوهر خالية عن حلولها الذي هو الحصول وقد تقرر ان التوقف بمعنى عدم
جواز الانفكاك لا يوجب دورا ممتنعا وتقريبه على ما في كتاب الاربعين انه ان عنى بالتوقف وجوب تاخر الموقوف عن الموقوف عليه لم يلزم من
عدم التوقف امكان حصول العلة بدون المعلول وان عنى به عدم جواز وجوده بدون الموقوف عليه لم يلزم من التوقف بهذا المعنى الدور لجواز ان يكون
العلة او المعلول متلازمين مع كون المعلول محتاجا الى علته بلا عكس قال المص وهو اى ما ذكره هذا القايل غير وارد على كلام الامام نظر ذلك عليك اذا تاملت
وقد وجهه بعض تلامذته بان تجدد امتناع الانفكاك من الجانبين وان لم يستلزم دورا ممتنعا الا ان ههنا امرا اخر يلتزمه اذ قد صرح الامام بان قيام الصفة
بالشيء معناه ان تحيزها تابع لتحيزه ولا شك ان تحيز الجوهر تابع لقيام الصفة بكونها علة له فلزم الدور الممتنع وهذا مردود اما اولا فانه لا تصريح بذلك
المعنى في النسخة بل فيها ان قيام الصفة المذكورة بالجوهر اما ان يتوقف على حصوله في الحيز او لا يتوقف فاستفسار هذا القايل متعلق بما ذكر
فيها واعتراضه وارد عليه واما ثانيا فلان التمسك بمعنى القيام وجه مستقل كما في النسخة الاولى فلا وجه لجعله جزءا لدليل آخر واما ثالثا فلان هذا التوجيه
اختيار للشق الاول وهو ان قيام الصفة متوقف على الحصول يوجب تاخر وقد ابطله هذا القايل بان عدمه لا يستلزم امكان وجود العلة بدون
المعلول كما نقلناه عنه لا الشق الثاني المذكور في الكتاب تنبيه على ما تمسك به من اثبت الكون علة للكاينية مع الجواب عنه اما التمسك فهو انهم
قالوا الاحياز الجزئية الممكنة للمتحيز الذي هو الجوهر نسبتها اليه سواء فان ذات الجوهر تقتضي حصوله في حيز ما اى حيز كان وانما تقتضي حصوله في حيز ما
مخصوص بحسب ما تقارنه من شرايط بعينه اى بعين ذلك الحيز المخصوص حصوله فيه فههنا امران احدهما الكاينية اعنى الحصول في الحيز المخصوص وثانيهما
الكون الذي هو نسبته اى المقتضى نسبته الى الحيز المخصوص حصوله فيه فالفرق بين الكون الذي هو المقتضى وبين الحصول في الحيز اعنى الكاينية المقتضاة
ظ واما الجواب فهو قوله لكنا اى نحن نسلم ان نسبة الجوهر الى الاحياز الممكنة على السوية وانه لا بد لحصوله في حيز معين من مخصص خارج عن ذاته لكن الكلام
في ثبوت ذلك المقتضي وانه ماذا فنحن لا نم ان حصوله في الحيز معلل بصفة اخرى قايمة به مسماة بالكون كما تزعمون فان الحصول في الحيز المخصوص انما يعلل
عندنا بخلق الله تعالى ولا حاجة الى اثبات صفة اخرى له المقصد الثاني انواع الكون اربعة هي السكون والحركة والافتراق والاجتماع وذلك لان
حصوله اى حصول الجوهر في الحيز اما ان يعتبر بالنسبة الى جوهر آخر او لا والثاني وهو ما لا يعتبر بالقياس الى جوهر آخر قسمان لانه ان كان ذلك الحصول مسبوقا
بحصوله في ذلك الحيز فسكون وان كان مسبوقا بحصوله في حيز آخر فحركة وعلى هذا فالسكون حصول ثان في حيز اول والحركة حصول اول في حيز ثان ويرد على
الحصر اى على حصر القسم الثاني في الحركة والسكون الحصول في اول الحدوث اى حصول الجوهر في الحيز في اول زمان حدوثه فانه كون غير مسبوق بكون آخر
لا في ذلك الحيز ولا في حيز آخر فلا يكون سكونا ولا حركة فذهب ابو الهذيل الى بطلان الحصر وقال الجوهر في اول زمان حدوثه كاين لا متحرك ولا ساكن وقال
ابو هاشم واتباعه انه اى الكون في اول الحدوث سكون لان الكون الثاني في ذلك الحيز سكون وهما متماثلان لان كل واحد منهما يوجب اختصاص الجوهر
بذلك الحيز وهو اخص صفاتهما فاذا كان احدهما سكونا كان الآخر كذلك فهؤلاء لم يعتبروا في السكون اللبث والمسبوقية بكون آخر فيلزمهم تركب الحركة من
السكنات اذ ليس فيها الا الاكوان الاول في الاحياز المتعاقبة ثم منهم من التزم ذلك وقال الحركة مجموع سكنات في تلك الاحياز فان قيل في ابطال ما التزمه
هذا القايل الحركة لا شك انها ضد السكون فكيف يكون الحركة مركبة منه فان احد الضدين لا يكون جزءا للآخر قلنا في رد هذا الابطال ليست الحركة والسكون متضادين

على الاطلاق بل الحركة من الحيز ضد السكون فيه اذ لا يتصور اجتماعهما اصلا واما الحركة الى الحيز فلا تنافي السكون فيه فانها اى الحركة الى الحيز نفس الكون الاول
فيه وذلك لان الخروج عن الحيز السابق عليه عين الدخول فيه وهو اى الكون الاول مماثل للكون الثاني فيه لما مر من اشتراكهما في اخص صفات النفس
وانه اى الكون الثاني فيه سكون باتفاق فكذا هذا اى الكون الاول لان المتماثلين لا يتخالفان قال الآمدي ذلك الاشتراك لا يوجب التماثل لان المتخالفين
قد يشتركان في بعض الصفات ولا نم ان ما ذكر اخص صفاتهما وايضا يلزمهم ان يكون الكون الثاني حركة لانه مثل الكون الاول وهو حركة باتفاق
فكذا الثاني قال الآمدي وهذا الاشكال مشكل ولعل عند غيري جوابه واشار المص الى الجواب بقوله الا ان يعتبر اى يلزمهم ان يكون الكون الثاني حركة
الا ان يعتبر في الحركة ان لا تكون مسبوقة بالحصول في ذلك الحيز لا ان تكون مسبوقة بالحصول في حيز آخر كما مر اذ على هذا لا يكون الكون الثاني حركة لانه
مسبوق بكون آخر في ذلك الحيز ويكون الكون الاول حركة عن المكان السابق مع كونه سكونا في هذا المكان والحاصل انا لا نعتبر في السكون المسبوقية
بكون آخر حتى يكون الكون في اول زمان الحدوث سكونا ويلزم ح ان يكون الحركة مركبة من السكنات لكنا نعتبر في الحركة عدم المسبوقية بالكون في
ذلك الحيز ولا نكتفي بما مر من كونها مسبوقة بالكون في حيز آخر حتى لا يلزمنا ان يكون الكون الثاني حركة وانما حملنا عبارة الكتاب على اعتبار الامرين
معا في الحركة اذ لو حملت على اعتبار الاول فقط كما هو ظاهرها لزم ان يكون الكون في اول زمان الحدوث حركة ولا قايل به ثم اورد على جوابه
اشكالا بقوله وح اى وحين اعتبر في الحركة ما ذكر اندفع ذلك الاشكال لكن لا يكون الحركة مجموع سكنات لان الكون الثاني سكون وليس جزء الحركة
وهو مردود بانهم يدعون ان جميع اجزاء الحركة سكنات لا ان كل سكون يجب ان يكون جزءا للحركة وهو ظ فان الكون في اول الحدوث سكون وليس
بسكون وليس جزء الحركة اصلا والحق ان الكون في اول زمان الحدوث سكون او ليس بسكون لفظي فانه ان فسر السكون بالحصول في المكان مطلقا كان
ذلك الكون سكونا ولزم تركب الحركة من السكنات لانها مركبة من الاكوان الاول في الاحياز كما عرفت وان فسر بالكون المسبوق بكون آخر في ذلك الحيز
لم يكن ذلك الكون سكونا ولا حركة بل واسطة بينهما ولم يلزم ايضا تركب الحركة من السكنات فان الكون الاول في المكان الثاني اعني الدخول فيه هو بعينه
الخروج من المكان الاول ولا شك ان الخروج عن الاول حركة فكذا الدخول فيه واما الاول وهو ان يعتبر فيه حصول الجوهر في الحيز بالنسبة الى جوهر آخر فان كان بحيث
يمكن ان يتخلل بينه وبين ذلك الآخر جوهر ثالث فهو الافتراق والا فهو الاجتماع وانما قلنا امكان التخلل دون وقوع التخلل لجواز ان يكون بينهما خلاء اى مكان
خال عن المتحيز عند المتكلمين فانهم يجوزونه فالاجتماع واحد لا يتصور الا على وجه واحد وهو ان لا يمكن تخلل ثالث بينهما والافتراق يختلف على وجوه متنوعة
فمنه قرب ومنه بعد متفاوت في مراتب البعد ومنه مجاور جعلها من اقسام الافتراق وسيصرح بان التجاور غير الاجتماع واعلم ان الاجتماع قايم بكل جزء
اى جوهر بالنسبة الى الآخر لا انه امر واحد قايم بهما معا فانه غير جايز عندهم لما مر من ان العرض الواحد لا يقوم بشيئين لا على ان يقوم بكل واحد منهما وهو ظ
ولا لان يقوم بهما معا والا لم يكن واحدا حقيقة او وضع احدهما اى ولا لان الاجتماع وضع احد الجوهرين بالنسبة الى الآخر فانهم اى المتكلمين لا يثبتونه
اى الوضع ويثبتون الاجتماع فالجوهران المجتمعان لكل منهما له اجتماع بالآخر قايم به فههنا اجتماعان متحدان بالماهية ومختلفان بالهوية فاحفظ هذا
الذي ذكرناه فانه مما يذهب على كثير من فضلاء الصناعة الكلامية فمنهم من يتوهم ان اجتماعا واحدا قايم بمحلين ومنهم من يتوهم ان الاجتماع من مقولة الوضع
المقصد الثالث الكون اى الحصول في الحيز وجوده ضروري بشهادة الحس وكذا انواعه الاربعة على راى المتكلمين موجودة اذ حاصلها كما
علمت من وجه التقسيم عايد الى الكون الذي هو نوع واحد في الحقيقة والمميزات التي بها تميزت تلك الانواع بعضها عن بعض امور اعتبارية لا فصول
حقيقية منوعة فهو كون مسبوق بكون آخر اما في مكان آخر كما في الحركة او في ذلك المكان كما في السكون على راى او غير مسبوق به اى بكون آخر على معنى انه لا يعتبر كونه
مسبوقا بكون آخر كما في السكون على راى آخر وهو امكان تخلل ثالث بينهما وعدمه كما في الافتراق والاجتماع ولا شبهة ان هذه الامور الاعتبارية لا وجود
لها في الخارج وقال الحكماء السكون عدم الحركة عما من شانه ان يكون متحركا فالمجرد لا يوصف بالسكون الذي هو امر عدمي عندهم او ليس من شانها الحركة
[illegible] الثلاثة الاكوان والفصول المميزة المذكورة امور اعتبارية لا فصول حقيقية منوعة كان تسميتها انواعا مجازا واما هو
نوع واحد يعرض له صفات متخالفة لا يوجب اختلافا في الماهية بل ربما لا يوجب ايضا اختلافا في الهوية الشخصية اذ الكون الواحد بالشخص
يعرض له الاجتماع بالنسبة الى جزء والافتراق بالنسبة الى جزء آخر ولو فرضنا جوهرا فردا خلقه الله تعالى وحده لم يتصف بالاجتماع والافتراق ما دام منفردا